

Distr.: General  
1 October 2021  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الدورة التاسعة

شرم الشيخ، مصر، 13-17 كانون الأول/ديسمبر 2021  
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت\*

## المساعدة التقنية

### تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من الاستعراضات القطرية والمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

#### مذكرة من الأمانة

#### ملخص

تماشياً مع الوثائق السابقة التي أعدتها الأمانة والتي تركز على تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تقدم هذه الوثيقة تحليلاً محدثاً للاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة خلال دورتي الاستعراض. كما تعرض ما استنتج من 33 رداً وردت بحلول 16 أيلول/سبتمبر 2021 على استبيان أعدته الأمانة تطلب فيه من الدول تعقيبات بشأن تجاربها في استبانة وتلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي تظهر من خلال الاستعراضات القطرية. وأخيراً، تقدّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن أساليب استجابة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) للاحتياجات من المساعدة التقنية وللطلبات المتلقاة للحصول عليها منذ الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، التي عقدت في أبوظبي في الفترة من 16 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019.

\* CAC/COSP/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

271021 271021 V.21-07327 (A)



## أولاً- مقدمة

1- مع تخصيص أحد فصول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للمساعدة التقنية وتبادل المعلومات، من المسلم به أن تقديم المساعدة التقنية شرط أساسي لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتمثل أحد أهداف آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في استبانة وتسوية احتياجات معينة من المساعدة التقنية، وتعزيز تقديم هذه المساعدة وتسييرها. وتماشياً مع الفقرة 44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، يُكَلَّف فريق استعراض التنفيذ بالنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية ضماناً لتنفيذ الاتفاقية على نحو فعال.

2- وأوصى المؤتمر، في قراره 1/4، بأن تحدد جميع الدول الأطراف في ردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي التقارير القطرية، حيثما انطبق الحال، احتياجاتها من المساعدة التقنية، ويفضل أن تكون مرتبة حسب الأولوية، وأن تُرد في سياق تنفيذ أحكام الاتفاقية المتناولة أثناء دورة استعراض معينة. وأوصى المؤتمر أيضاً بأن تواصل الدول الأطراف تزويد المكتب بمعلومات عن مشاريع المساعدة التقنية الجارية المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.

3- ورحب المؤتمر في قراره 3/7 بتعزيز المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد باعتبارها عنصراً من عناصر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وسلم بأهمية التنسيق بين الجهات المانحة والجهات التي تقدم المساعدة التقنية والبلدان المتلقية من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد وزيادة جوانب الكفاءة واجتتاب الأزواجية في الجهود وتلبية احتياجات البلدان المتلقية. وشجعت الدول الأطراف على مواصلة تزويد فريق استعراض التنفيذ طوعياً، تماشياً مع الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، بمعلومات عن الاحتياجات من المساعدة التقنية الحالية والمتوقعة وغير الملبأة، بما فيها الاحتياجات المستبانة من خلال عملية الاستعراض. وشجعت الدول الأطراف على استخدام هذه المعلومات في إعداد برامج المساعدة التقنية.

4- وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها دا-1/32، في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد، الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي تعهدت فيه الدول، في جملة أمور، بمواصلة تبادل المعلومات بشأن تقديم المساعدة التقنية والاحتياجات اللازمة لهذه المساعدة، بما في ذلك الاحتياجات المستبانة من خلال آلية استعراض التنفيذ.

5- وتتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

(أ) تحليلاً محدثاً للاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من خلال الاستعراضات المنجزة في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ؛<sup>(1)</sup>

(ب) تعقيبات 33 دولة<sup>(2)</sup> وردت بحلول 16 أيلول/سبتمبر 2021 على استبيان أعدته الأمانة يلتمس تجارب الدول في تحديد وتلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من الاستعراضات القطرية المنجزة في إطار الدورتين، تماشياً مع الولاية المذكورة أعلاه والواردة في قرار المؤتمر 3/7؛

(ج) لمحة عامة عن المساعدة التقنية التي قدمها المكتب لتلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية وطلبات الحصول عليها والتي تغطي كلتا الدورتين منذ دورة المؤتمر الثامنة، التي عقدت في أبوظبي في الفترة من 16 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(1) ينبغي قراءته بالاقتران مع مذكرة الأمانة المعنونة "الممارسات الجيدة للدول الأطراف وخبراتها والتدابير ذات الصلة التي اتخذتها بعد إنجاز الاستعراضات القطرية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمساعدة التقنية" (CAC/COSP/2021/9).

(2) الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باراغواي، البرازيل، بلجيكا، بنما، بوتان، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة المتعددة القوميات)، بيلاروس، تيمور-ليشتي، زمبابوي، سانت لوسيا، سلوفاكيا، السنغال، صربيا، العراق، فرنسا، قطر، لاتفيا، مدغشقر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المملكة العربية السعودية، ميانمار.

## ثانياً - تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من خلال آلية استعراض التنفيذ

### أف - الاحتياجات المستبانة خلال دورة الاستعراض الأولى

6- بحلول 16 أيلول/سبتمبر 2021، كانت 173 دولة طرفاً في الاتفاقية قد أنجزت الاستعراضات القطرية الخاصة بها في إطار الدورة الأولى، حيث لم يتبق إلا 13 استعراضاً لم يُنجز بعد. ومن بين الدول الـ173، استبانت 118 دولة ما مجموعه 3 680 احتياجاً فردياً من المساعدة التقنية.

7- ومنذ إعداد الوثيقة المعنونة "تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة من الاستعراضات القطرية والمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (CAC/COSP/2019/14)، التي أُنشئت للمؤتمر في دورته الثامنة، لم تنجز سوى أربع دول إضافية استعراضات الدورة الأولى، واستبانت اثنتان منها ما مجموعه ثمانية احتياجات فردية. ولذلك، فالتغيير في التحليل الموضوعي للاتجاهات السائدة في الاحتياجات من المساعدة التقنية غير ذي شأن ولا يستدعي تحليلاً جديداً.

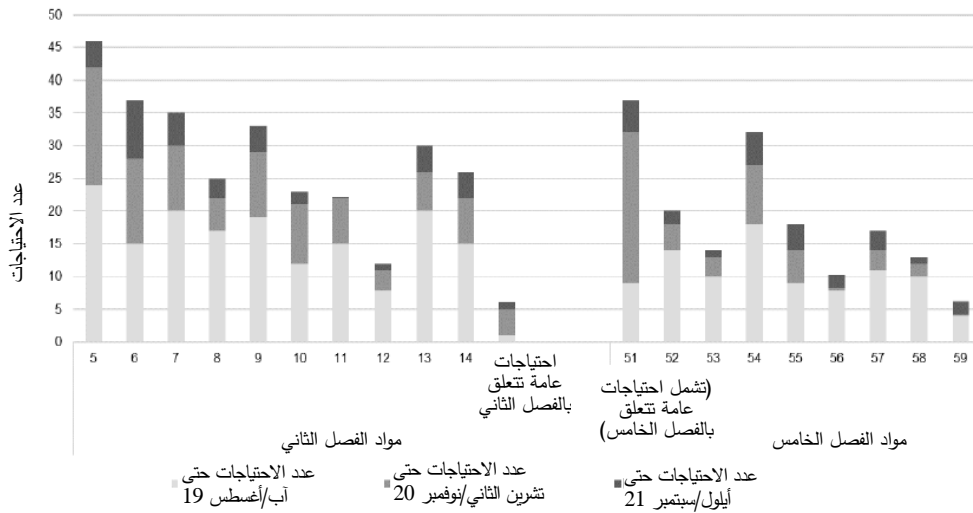
### باء - الاحتياجات المستبانة خلال دورة الاستعراض الثانية

#### التقييم الإجمالي

8- في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعدت الأمانة مذكرة بعنوان "تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في إطار الدورة الثانية للاستعراضات القطرية" (CAC/COSP/IRG/2020/7) لكي ينظر فيها فريق استعراض التنفيذ في دورته الحادية عشرة المستأنفة الثانية. ومنذ ذلك الحين، أنجزت 13 دولة طرفاً أخرى الخلاصات الوافية لاستعراضاتها القطرية، وحددت تسعاً منها 60 احتياجاً من المساعدة التقنية. ومع أخذ هذه الاستعراضات الإضافية بعين الاعتبار، حدد ما مجموعه 39 دولة من أصل 57 دولة 455 احتياجاً فردياً من المساعدة التقنية من خلال آلية استعراض التنفيذ.

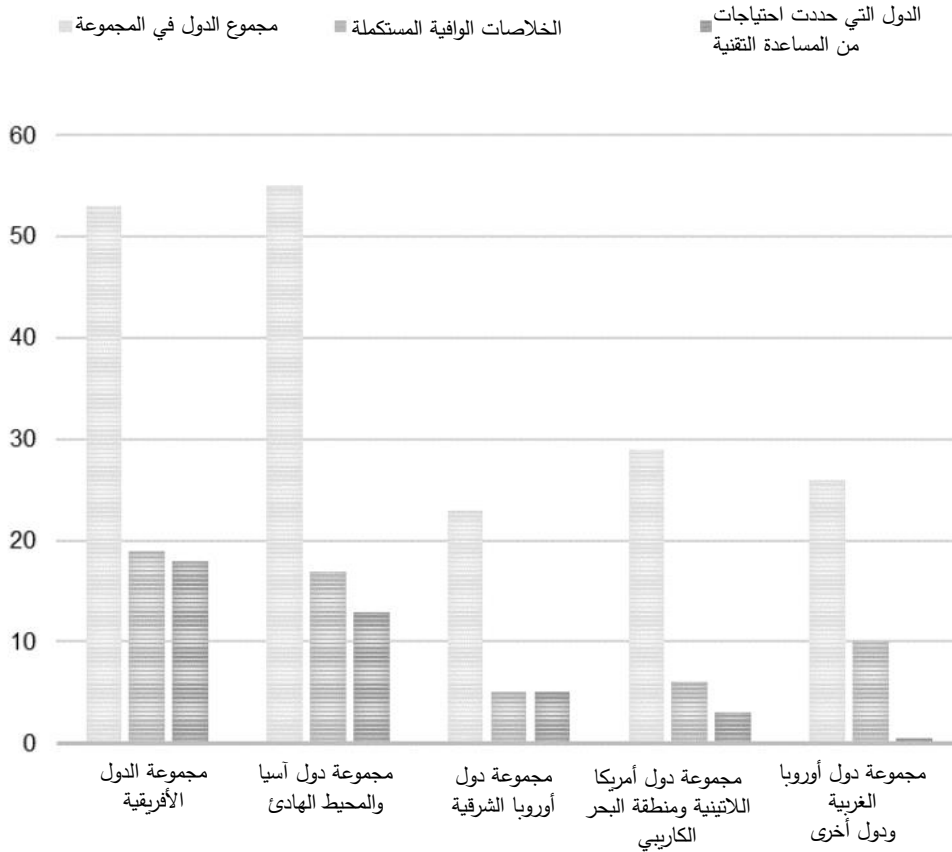
#### الشكل الأول

عدد الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية حسب الفصل (أب/أغسطس 2019، تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أيلول/سبتمبر 2021، الدورة الثانية)



## الشكل الثاني

التوزيع الإقليمي لعدد الدول والدول التي انتهت من إعداد خلاصاتها الوافية والدول التي تحتاج إلى المساعدة التقنية (الدورة الثانية)



## بناء القدرات

9- كما هو الشأن في التحليلات السابقة، ظلت فئة "بناء القدرات" الواسعة تمثل الفئة السائدة من الاحتياجات المستبانة (حددت 37 دولة 223 احتياجا من هذه الاحتياجات، أي ما يعادل نحو 49 في المائة من مجموع الاحتياجات المحددة). وقُدِّمت لفريق استعراض التنفيذ لمحة عامة عن الفئات الفرعية العديدة التي استُبينت فيها احتياجات تتعلق ببناء القدرات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (CAC/COSP/IRG/2020/7):

- (أ) المصادرة غير المستندة إلى إدانة؛
- (ب) المساعدة القانونية المتبادلة؛
- (ج) الأشخاص المبلغون؛
- (د) المصادرة وإدارة الموجودات؛
- (هـ) التحقيقات وتتبع الموجودات وتدابير مكافحة غسل الأموال؛
- (و) إنفاذ القانون والملاحقة القضائية وإدارة القضايا؛
- (ز) الحصول على المعلومات والقطاع الخاص والتوعية ومشاركة المجتمع؛
- (ح) الشراء العمومي والمحاسبة ومراجعة الحسابات؛

(ط) البحوث وجمع البيانات والمساعدة التكنولوجية؛

(ي) إقرارات الذمة المالية وتضارب المصالح؛

(ك) الأدوات الوقائية، وخطة العمل، والتدريب والتقييم.

10- وتروحت الاحتياجات من المساعدة التي استبينت مؤخرًا في مجال بناء القدرات بين التدريب العام للموظفين العموميين، ووضع سياسات الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة، وتصميم برامج التثقيف العام من أجل مكافحة الفساد، وتحسين القدرات التكنولوجية فيما يتعلق بالكشف عن العائدات الإجرامية. وتبع توزيع الاحتياجات الاتجاه العام المتمثل في استبانة عدد أكبر من الاحتياجات فيما يخص الفصل الثاني مقارنة بالفصل الخامس (130 و93، على التوالي).

#### المساعدة التشريعية

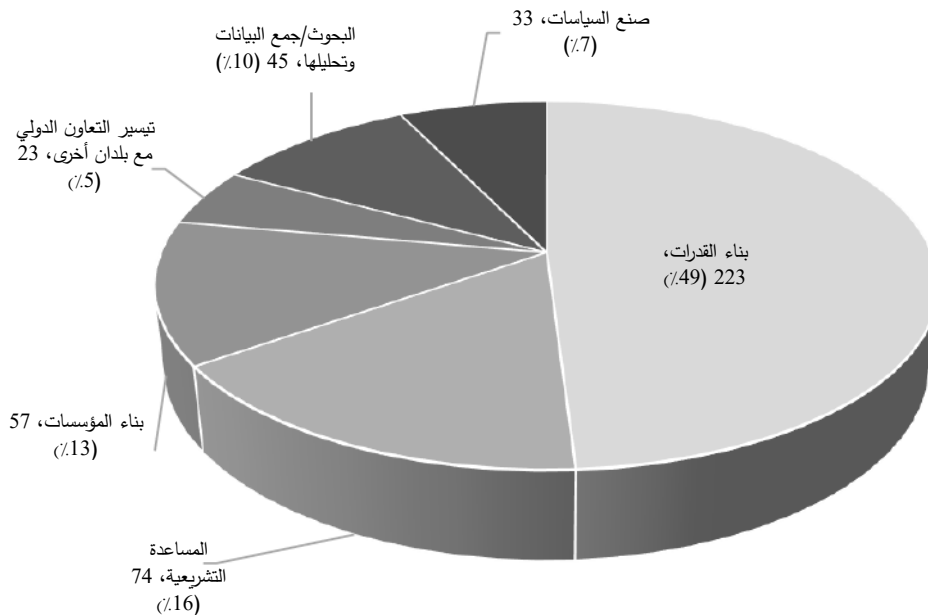
11- حددت 20 دولة 74 من الاحتياجات في مجال المساعدة التشريعية، وهو ما يمثل 16 في المائة من مجموع الاحتياجات المستبانة. وشملت هذه الاحتياجات مجموعة من المسائل، مثل المساعدة في صياغة التشريعات المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل مكافحة الفساد والمساعدة في تعديل واستكمال التشريعات المتعلقة بمنع غسل الأموال. وخلافاً للاتجاه العام، كانت الاحتياجات المستبانة ضمن هذه الفئة متساوية بين الفصلين.

#### بناء المؤسسات

12- استبان 19 دولة 57 من الاحتياجات المتعلقة ببناء المؤسسات، وهو ما يمثل 13 في المائة من مجموع الاحتياجات المستبانة. وتتعلق ثلاثة أرباع هذه الاحتياجات بالفصل الثاني (43 احتياجاً). واعتُبر أن إنشاء وتعزيز المؤسسات التي تؤدي دوراً حاسماً في تنفيذ الفصل الثاني وتجنب تداخل الولايات يدخلان في صميم التنفيذ الناجح لهذا الفصل. وعلى النقيض من ذلك، وفيما يتعلق بالفصل الخامس، يعتمد الاسترداد الناجح للموجودات على الصعيدين الوطني والدولي إلى حد كبير على وضع تشريعات وإجراءات محددة، فضلاً عن قدرة جميع السلطات المعنية على تنفيذ تلك الإجراءات.

#### الشكل الثالث

عدد الاحتياجات الفردية من المساعدة التقنية ونسبتها المئوية، حسب الفئة

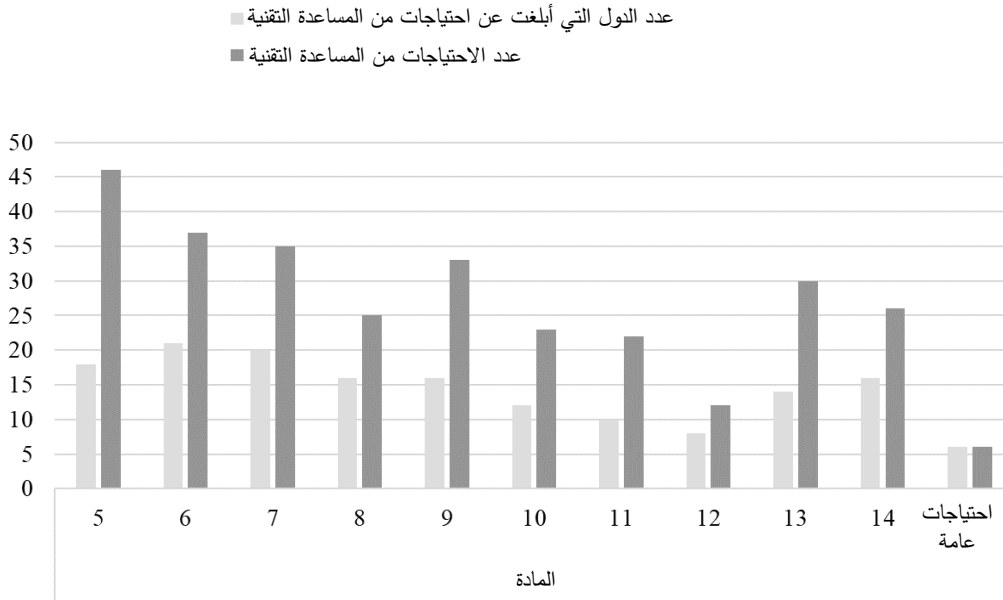


### تحليل الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصل الثاني من الاتفاقية

13- حددت 32 من الدول الأطراف احتياجات من المساعدة التقنية تتعلق بالفصل الثاني، مع التركيز على التدابير الوقائية.

الشكل الرابع

عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية وعدد الدول التي حددت احتياجات، حسب المادة (الفصل الثاني)



سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 5)؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 6)

14- أبلغ أكثر من ثلث مجموع الدول التي أشارت إلى احتياجاتها عما مجموعه 72 احتياجا (أو 16 في المائة من مجموع الاحتياجات) يتعلق بالمادتين 5 و6. وتماشيا مع التحليل السابق، فإن ربع مجموع الاحتياجات المستبانة في إطار الفصل الثاني يتعلق بهاتين المادتين.

15- وشكلت الحاجة إلى بناء القدرات أكبر فئة من احتياجات المساعدة التقنية المستبانة في إطار المادتين 5 و6، حيث مثلت 40 في المائة من الاحتياجات التي حددتها 18 دولة. وتهدف المساعدة التقنية المطلوبة إلى تعزيز القدرات التنظيمية والتشغيلية لهيئات مكافحة الفساد، والتدريب على إجراء تقييمات للمخاطر، وأنشطة التوعية والتواصل، ووضع استراتيجيات لمكافحة الفساد وتنفيذها ورصدها.

16- وتتعلق نسبة 21 في المائة من الاحتياجات في إطار المادتين 5 و6 (حددها تسع دول) ببناء المؤسسات، وتتراوح بين المساعدة في إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وتعزيز استقلالية تلك الهيئة من خلال الدعم التشريعي من أجل تحديد نطاقها ووظائفها. ومن المثير للاهتمام أن دولتين حددتا الاحتياج المحدد المتمثل في دعم إعادة إنشاء مكتب أمين المظالم أو تعزيز نزاهته من خلال الموارد المادية أو المالية وفرص التدريب.

*القطاع العام (المادة 7)؛ مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين (المادة 8)*

- 17- أبلغت 23 دولة عن احتياجات تتصل بالمادتين 7 و8، وهو ما يمثل 20 في المائة من مجموع الاحتياجات من المساعدة في إطار الفصل الثاني. ولا تزال العديد من هذه الاحتياجات تتصل بإدارة تضارب المصالح، حيث شملت الأمثلة الحديثة على ذلك الحاجة إلى الدعم التقني لاستعراض وتحديث بيانات تضارب المصالح الحالية والتوعية بكيفية الإفصاح عن تضارب المصالح.
- 18- وقد حدد العديد من الخلاصات الوافية التي أنجزت مؤخرا احتياجات تتعلق بالتدريب في إطار المادتين 7 و8. ومع ذلك، كان ذلك أيضا احتياجا شاملا يتعلق بالفصلين الثاني والخامس معا (انظر أدناه).

*إبلاغ الناس (المادة 10)؛ مشاركة المجتمع (المادة 13)*

- 19- حددت 19 دولة احتياجات تتصل بالمادتين 10 و13 اللتين تشملان ما مجموعه 53 احتياجا. وتراوحت الاحتياجات بين ضرورة تحسين إمكانية الحصول على المعلومات عن طريق تبسيط الإجراءات وتنفيذ قوانين الحصول على المعلومات وتبادل أفضل الممارسات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع أن يعزز مشاركته في عمليات صنع القرار.
- 20- وحددت بعض الدول احتياجات تتصل بأنشطة التوعية، حيث أشارت إحدى الدول إلى الحاجة إلى تدريب يتعلق بالفساد لفائدة وسائط الإعلام، وأشارت أخرى إلى الحاجة إلى المساعدة في تصميم برامج للتثقيف العام من أجل مكافحة الفساد.

*المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)*

- 21- أبلغت 16 دولة عن 33 احتياجا من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمشتريات العمومية. وشملت الاحتياجات المتعلقة بالتدريب عمليات مراجعة الحسابات المستندة إلى المخاطر، ومنع الاحتيال في مجال الاشتراء العمومي وكشفه، ورصد وتقييم نظم الاشتراء العمومي، وإجراء التحقيقات المتعلقة بالمشتريات، وإعداد التقارير عن تلك التحقيقات. واستتبانة إحدى الدول الحاجة إلى تدريب الموظفين العموميين على المحاسبة وإدارة الموازنة، بالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز الشفافية بوجه عام فيما يتعلق بالاشتراء العمومي.

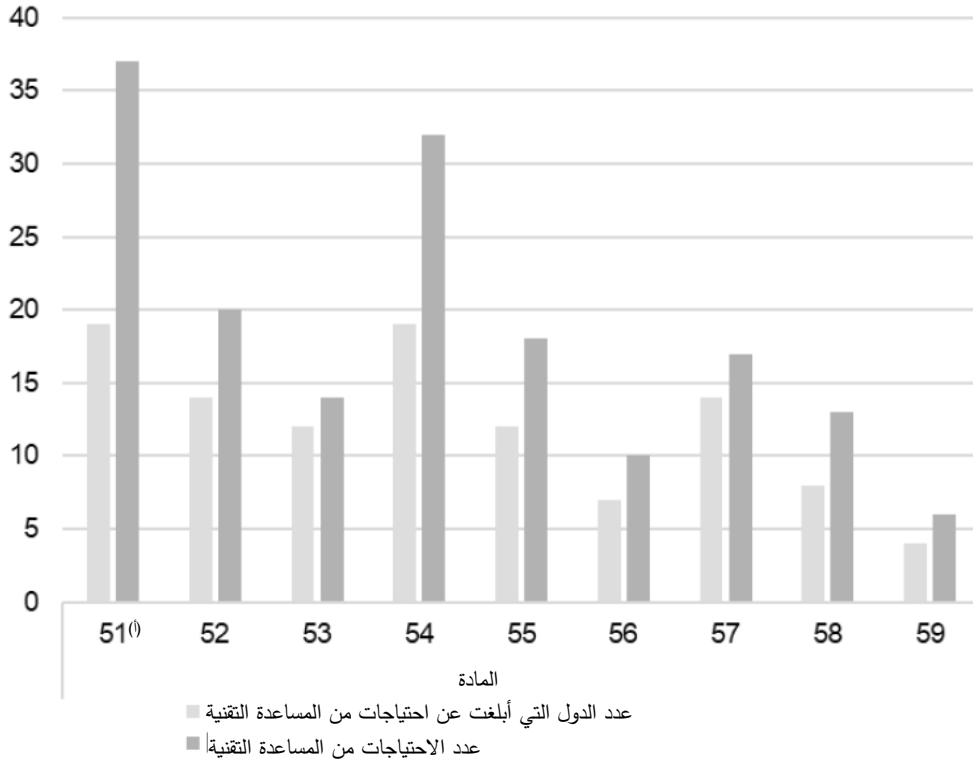
*الحاجة إلى تقييم مخاطر الفساد: احتياجا شامل لعدة مواد من الفصل الثاني*

- 22- حددت ثلاث الدول إدارة المخاطر وكذلك، على وجه التحديد، إجراء تقييمات لمخاطر الفساد، باعتباره من الاحتياجات من المساعدة التقنية. وفي معظم الأحيان، استُبينت الحاجة إلى تطوير واستخدام الأدوات اللازمة لتحديد مواطن الضعف المرتبطة بالفساد ووضع تدابير محددة الأهداف للتخفيف من حدة الفساد في سياق المادتين 5 و14. وتراوحت المؤسسات المستهدفة بتقييمات المخاطر هذه بين مؤسسات القطاع العام عموما و"المؤسسات المعرضة للفساد" على نحو أكثر تحديدا، وكيانات القطاع الخاص. وقد شهد المكتب أيضا مثل هذا الاهتمام المتزايد بتقييمات المخاطر خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كما هو مبين في القسم رابعا أدناه.

تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المتعلقة بالفصل الخامس من الاتفاقية<sup>(3)</sup>

الشكل الخامس

عدد الاحتياجات الفردية من المساعدة التقنية وعدد الدول التي حددت احتياجات، حسب المادة (الفصل الخامس)

<sup>(1)</sup> تشمل احتياجات عامة تتعلق بالفصل الخامس.

## حكم عام (المادة 51)

23- جسدت الاحتياجات المستبانة في سياق المادة 51 التباين الكبير في أطر الدول التنظيمية والمؤسسية والتشغيلية الخاصة باسترداد الموجودات،<sup>(4)</sup> وكثيراً ما عُبِّر عنها بصيغ واسعة وعمامة. ومن بين الاحتياجات الـ 37 المستبانة في إطار المادة 51 أو كاحتياج عام يتعلق بالفصل الخامس، كان أكثر من النصف مرتبطاً بالاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات (حددها 13 دولة). وشملت هذه الاحتياجات تدريب المسؤولين والمدعين العامين على تعقب الممتلكات واقتفاء أثرها في الخارج واستردادها والتصرف فيها نهائياً. كما استُبينت عدة احتياجات تتعلق بالتكنولوجيا وإدارة قواعد البيانات، مثل الحاجة إلى إعداد إجراءات لحفظ السجلات تكون قائمة على البرمجيات وتتجز بصورة آنية، والحاجة إلى رقمنة السجلات مثل سجلات المحاكم وبيانات الإفصاح عن الموجودات. وكانت هناك احتياجات عامة أخرى تتعلق بتطوير الصكوك القانونية وتلك المتعلقة بالسياسات العامة والحوكمة من أجل تدعيم آليات التنسيق والتعاون فيما بين سلطات إنفاذ القانون والتحقيق والملاحقة القضائية. وحددت عدة دول احتياجات

(3) للاطلاع على معلومات بشأن المساعدة التقنية المقدمة في إطار المبادرة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار")، انظر المذكرة التي أعدتها الأمانة بشأن التقرير المرحلي عن تنفيذ أنشطة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات (CAC/COSP/2021/13).

(4) انظر التقرير المواضيعي الذي أعدته الأمانة عن تنفيذ الفصل الخامس (CAC/COSP/IRG/2021/7).



متصلة بصياغة أو استعراض التشريعات المتعلقة باسترداد الموجودات وإجراءات التشغيل الموحدة. وشملت الاحتياجات المتعلقة ببناء المؤسسات إنشاء مؤسسة لإدارة الموجودات المصادرة وعائدات الجريمة، وتقديم الدعم لتمكين كل جهاز من أجهزة إنفاذ القانون من إنشاء وحدة لاسترداد الموجودات ومصادرتها وإدارتها.

*تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)؛ منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة (المادة 52)؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادة 58)*

24- يتيح الطابع المترابط للمواد 52 و58 و14 النظر إلى الاحتياجات المستبانة مجتمعة. وعلى هذا الأساس، حددت 19 دولة ما مجموعه 55 من الاحتياجات من المساعدة التقنية. وهي تمثل أكبر فئة من الاحتياجات المستبانة في سياق الفصل الخامس (ثلث تلك الاحتياجات)، وتمثل 12 في المائة من الاحتياجات عموماً. وبالمثل، فالمادة 52 كانت موضوع أكبر عدد من التوصيات في جميع الاستعراضات.

25- وتتعلق معظم تلك الاحتياجات ببناء القدرات، مثل تدريب الموظفين العاملين في وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون من أجل تعزيز مهاراتهم في التحليل المالي واستخدام الأدوات التكنولوجية بغية جمع البيانات وتحليلها. وأُعربت إحدى الدول عن الحاجة إلى تدريب ممثلي كيانات المجتمع المدني على التزاماتها باعتبارها من الأعمال والمهن غير المالية.

### المسائل الشاملة المتصلة بدورة الاستعراض الثانية

#### الاحتياجات التكنولوجية

26- كان تطوير أو استخدام الأدوات التكنولوجية<sup>(5)</sup> احتياجاً شاملاً استبانته 65 في المائة من الدول التي أُعربت عن احتياجاتها. وأُعربت بعض الدول عن تلك الاحتياجات بشكل أكثر تجديداً، مثل الحاجة إلى تسخير التكنولوجيات في مجال مكافحة الفساد أو تقليل فرص الفساد إلى أدنى حد ممكن. وكانت هناك احتياجات أكثر تحديداً تتعلق بحفظ السجلات وإدارة البيانات وتحليلها، مثل إنتاج الإحصاءات. وشملت الاحتياجات المفصلة أيضاً تنفيذ نظم الحكومة الإلكترونية، واستخدام التكنولوجيات لإدارة تضارب المصالح من خلال القرارات الإلكترونية بالمصالح والذمة المالية، وإجراء التحقيقات المالية والمحاسبة الجنائية.

27- كما استبينت احتياجات تتعلق باستخدام التكنولوجيات لتعزيز التعاون بين الوكالات والتعاون الدولي. وأشارت الدول إلى الكيفية التي يمكن بها لنظام محوسب أن يساعد على تبادل المعلومات والتنسيق بين المؤسسات. وانطوى احتياج محدد على الاطلاع على قواعد البيانات العالمية المتعلقة بالأشخاص الأجانب المعرضين سياسياً.

28- وتجسد الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل تنفيذ نظم الاشتراء الإلكتروني ورقمنة المحفوظات الوطنية، الاتجاه المستبان في التقرير المواضيعي الذي عُرض على فريق استعراض التنفيذ في دورته الثانية عشرة، المعقودة في فيينا في الفترة من 14 إلى 18 حزيران/يونيه 2021 (CAC/COSP/IRG/2021/3).

#### الاحتياجات التدريبية

29- استبان أكثر من نصف الدول التي أشارت إلى أن لديها احتياجات الحاجة إلى التدريب باعتباره عنصراً أساسياً من أنشطة بناء القدرات. واستبان دول عديدة هذه الاحتياجات مستخدمة عبارات عامة من خلال الإشارة إلى الموضوع أو المادة من الاتفاقية التي يلزم توفير التدريب بشأنها. وكانت المواضيع التي حددت

(5) مرفق قرار الجمعية العامة دا-1/32، الفقرة 68.

عموما تتعلق بالأخلاقيات أو النزاهة، والإبلاغ عن حوادث الفساد، وحماية الأشخاص المبلغين، والاشتراك العمومي، والجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية في الإدارة العمومية والتحقيقات المالية وغسل الأموال.

30- ولذلك، كانت أنواع التدريب المحددة أيضا متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث تراوحت بين الحاجة إلى المهارات التقنية المتصلة بتحليل البيانات وإجراء عمليات مراجعة الحسابات القائمة على المخاطر والكفاءات العامة، بما في ذلك كتابة التقارير ومهارات التفاوض وإدماج القواعد الأخلاقية. وعلى الرغم من استبانة حاجة المسؤولين في المؤسسات الحكومية إلى التدريب في معظم الحالات، فإن تلك الاحتياجات كانت أيضا موجهة بشكل واضح نحو دعم كيانات القطاع الخاص ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

## ثالثا- تحليل الردود على الاستبيان بشأن توفير المساعدة التقنية واحتياجات المساعدة التقنية المستمدة من آلية استعراض التنفيذ

### ألف- النهج التي تعتمدها الدول الأطراف في تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في استعراضاتها القطرية

#### 1- آراء الدول بشأن الشكل الجديد لعملية استبانة الاحتياجات في الاستعراضات القطرية

31- أثناء الدورة الأولى من آلية استعراض التنفيذ، تضمنت قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة فئات محددة سلفا يمكن للدول أن تحدد في إطارها احتياجاتها من المساعدة التقنية (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2010/6). وأثناء الدورة الثانية، أتاحت قائمة التقييم الذاتي المرجعية المنقحة (CAC/COSP/IRG/2016/4) للدول استبانة احتياجاتها من المساعدة التقنية بقدر أكبر من الحرية.

32- واتفقت الكثير من الآراء على أن الشكل المقترح الجديد يضيف قيمة إلى عملية استبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية بحيث تكون محددة الأهداف وشاملة أيضا. وأشارت الدول إلى أن هذا الشكل سمح لها بتحديد الاحتياجات التي تجسد التحديات المؤسسية والقانونية الحقيقية التي تواجهها، مما أدى بدوره إلى زيادة الوضوح فيما يتعلق بكيفية مواجهة التحديات.

33- ولاحظ أكثر من ربع الدول أن هذا الشكل يسمح للخبراء المستعرضين بتقديم مساعدة أفضل في صياغة احتياجات الدولة الطرف المستعرضة. وقد تجلّى ذلك مثلا في زيارة قطرية قام فيها الخبراء المستعرضون والأمانة والدولة الطرف المستعرضة نفسها بصياغة الاحتياجات من المساعدة التقنية بصورة مشتركة.

#### 2- التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية

34- أبلغ أكثر من ثلث الدول عن اشتراكه في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثنائي بغرض تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية. واعتبر هذا التعاون مهما نظرا للتأثير السلبي العام للفساد على جميع المجتمعات، والتسليم بأن نجاح دولة طرف واحدة في مكافحة الفساد يتوقف على نجاح جميع الدول الواقعة في إقليمها وخارجها. ولذلك، فتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، لا سيما فيما بين أجهزة مكافحة الفساد، لا يزال مهما.

35- وأشارت دولتان، خلال عرض للأمانة على هذا التعاون، إلى المنصات الإقليمية التابعة للمكتب باعتبارها وسيلة هامة للمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف التعجيل بتنفيذ الاتفاقية. وتراوحت أشكال التعاون الأخرى بين تدريب القضاة ومشروع ثلاثي يهدف إلى تعزيز النزاهة داخل كيانات القطاع الخاص. وذكرت دولة أخرى أنها استفادت من برامج بناء القدرات والتشريعات النموذجية التي تقدمها شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات.

36- وأعربت إحدى الدول عن استعدادها للمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي استبانها من خلال استعراضاتها القطرية، وأشارت إلى أنها بصدد تنفيذ خطة عمل تقوم على التعريف بخبراتها لدى بلدان أخرى في المنطقة في إطار المشروع الذي يقوده المكتب بشأن التعجيل بتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا.

### 3- تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية قبل الانتهاء من الاستعراضات

37- أشار أكثر من ثلث الدول إلى تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية قبل انتهاء الاستعراضات، وقد شهدت الأمانة ذلك في مناسبات عديدة خلال الزيارات القطرية أثناء الاستعراضات. ونظر في العملية الجارية لتلبية الاحتياجات بصورة مستقلة عن آلية استعراض التنفيذ.

38- وقدمت عدة دول التدابير التي اتخذتها لتلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي تنشأ قبل اختتام استعراضاتها في إطار الدورة الثانية. فعلى سبيل المثال، لاحظت إحدى الدول كيف أن مسائل نشأت خلال استعراضها في إطار الدورة الثانية كانت تُعالج بالفعل قبل الانتهاء من إعداد التقرير. ووصفت دولة أخرى كيف أن آليات الرصد والتقييم الجديدة التي أعقبت اعتماد استراتيجية لمكافحة الفساد أفضت بدورها إلى تغييرات تشريعية ومؤسسية، مثل إنشاء لجنة لمنع الفساد. ومن الأمور التي تسلط الضوء على التحديات الكامنة في الاستعراضات القطرية أن الطبيعة الدائمة التغير لأطر الدول وبيئاتها في مجال مكافحة الفساد هي جزئياً نتيجة لعملية الاستعراض ذاتها، حيث أدت في كثير من الأحيان إلى تغييرات تشريعية ومؤسسية وتشغيلية أساسية. ولاحظت إحدى الدول أنه على الرغم من أن أنشطة بناء القدرات نُظمت قبل الانتهاء من الاستعراض، فإن حاجتها إلى هذه المساعدة متواصلة ومستمرة.

39- وأشارت دولة أخرى إلى أنه رغم عدم تلبية أي احتياجات من المساعدة التقنية قبل اختتام الاستعراض، فهذه التدابير نوقشت أو حُطت لها أو بُرمت، والمساعدة التقنية طُلبت أو بدأ تقديمها لتنفيذ بعض التوصيات الناشئة أثناء عملية الاستعراض.

### 4- تلبية الاحتياجات الإضافية من المساعدة التقنية بعد الانتهاء من الاستعراضات

40- أشار أكثر من ثلث الدول إلى تلبية الاحتياجات والتوصيات المنبثقة عن الاستعراضات القطرية بدعم مالي وتقني من الشركاء الإنمائيين. وأوضحت إحدى الدول أنه بعد اعتماد خلاصتها الوافية في إطار الدورة الثانية وقبل الانتهاء من إعداد تقرير الاستعراض القطري، مكن دعم المانحين من تلبية بعض الاحتياجات التقنية المستبانة فيه. وأوضحت دولة أخرى أن تدابير مختلفة تتصل باستعراض الدورة الثانية قد أعطيت الأولوية بعد مشاورات مشتركة بين الأجهزة، بما في ذلك تقييمات الأثر التنظيمي، والمشاورات مع الشركاء والمانحين، استناداً إلى توافر الخبرات والموارد الكافية.

41- ولاحظت إحدى الدول أن المساعدة التقنية التي تلقتها من خلال دعم المانحين أدت إلى زيادة التنوع في التعليقات والنقد، مما أتاح بدوره إمكانية صياغة استراتيجية جديدة للنزاهة ومكافحة الفساد، تجسد المعايير والخبرات الدولية الناجحة بعد تكييفها مع السياق المحلي.

### 5- الأهمية المستمرة للاحتياجات من المساعدة التقنية بعد الانتهاء من الاستعراضات

42- استمر الاتفاق على نطاق واسع بين الدول بشأن الأهمية المستمرة للاحتياجات من المساعدة التقنية بعد الانتهاء من الاستعراضات، حتى في الحالات التي استُبينت فيها احتياجات إضافية منذ ذلك الحين. وأشارت

دولة واحدة فقط إلى أن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددتها في قائمة التقييم الذاتي المرجعية لم تعد ذات صلة بعد إتمام عملية الاستعراض. وأوضحت تلك الدولة أنه نظرا لانقضاء فترة زمنية طويلة بين تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية ونشر تقارير الاستعراض القطري، فقد أصبحت تلك الاحتياجات متقدمة بسبب التطورات التي شهدتها الإطار الوطني لمكافحة الفساد. وأوصت دولة أخرى باستخدام الاحتياجات لصياغة طلبات المساعدة التقنية، مع مراعاة شرط تعديل الطلبات تماشيا مع التقدم المحرز في المجال المعني.

#### 6- متابعة نتائج الاستعراضات القطرية

43- أفادت 70 في المائة من الدول بأنها أدمجت نتائج الاستعراضات القطرية في خطط عمل واستراتيجيات، أو في آليات أخرى أقل رسمية. فعلى سبيل المثال، وضعت إحدى الدول خطة اتحادية لمكافحة الفساد تتضمن 142 إجراء يخص مختلف السلطات في سبيل تحسين آليات منع أفعال الفساد وكشفها ووضع آليات للمساءلة عنها. ولاحظت تلك الدولة أن الخطة تأخذ في الاعتبار أيضا التوصيات التي انبثقت عن استعراضات أخرى لمكافحة الفساد، بما في ذلك الاستعراضات الإقليمية.

44- وأشارت بعض الدول إلى أنها قد أسندت إلى بعض المؤسسات دور التنسيق مع الكيانات ذات الصلة فيما يتعلق بمتابعة النتائج. فعلى سبيل المثال، عينت إحدى الدول المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات كسلطة مركزية مسؤولة عن متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضها.

45- وأفادت دول أخرى بأن متابعة نتائج الاستعراضات قد أجريت بطريقة أقل رسمية؛ وفوضت للمؤسسات المختصة مسؤولية التصدي للتحديات المستبانة وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات.

#### 7- الدعم الثنائي أو المتعدد الأطراف من أجل تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في الاستعراضات القطرية

46- كان الدعم الثنائي أو المتعدد الأطراف أمرا متكررا عند تلبية الاحتياجات المحددة من خلال آلية استعراض التنفيذ. وشملت الممارسات الجيدة المذكورة في الاستبيان مشاركة إضافية لخبراء وطنيين ودوليين ومنظمات من المجتمع المدني. وثمة ممارسة جيدة أخرى تتعلق باستمرار مشاركة المسؤولين المشاركين في الاستعراضات القطرية في التماس الدعم الثنائي أو المتعدد الأطراف. كما أبرز أن الموظفين العموميين المسؤولين عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد يمكنهم تحويل الاحتياجات من المساعدة التقنية إلى مشاريع أو إجراءات، يمكن أن تُستخدم بدورها في اجتذاب التمويل من الشركاء الإنمائيين.

47- وأفاد أكثر من ثلث الدول بأنه أشار إلى الاحتياجات التي حددت من خلال آلية استعراض التنفيذ في إطار مناقشات ثنائية أو متعددة الأطراف مع المانحين. ومن الطرق التي تحقق بها ذلك إشراك هيئات مكافحة الفساد ذات الصلة في المناقشات مع المانحين من خلال مختلف آليات تنسيق المعونة الخارجية.

48- وأشارت بعض الدول أيضا إلى أنها دخلت في شراكات ثنائية أو متعددة الأطراف، بسبل منها برامج المساعدة التقنية، عندما لم تكن المساعدة المقدمة لمطابقة للاحتياجات المستبانة أثناء عملية الاستعراض. وفي تلك الحالات، أوضحت الدول أن جهود الإصلاح انطلقت قبل بدء عملية الاستعراض في بعض الأحيان. وفي حين أقرت الدول بأن الاحتياجات المستبانة من الاستعراضات تمثل أساسا قويا لتلقي المساعدة التقنية، فقد رأت أيضا أن هذه الاحتياجات تحتاج إلى تحديث مستمر.

## باء - النهج التي تعتمد عليها الدول الأطراف في تقديم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات المستبانة في الاستعراضات القطرية للدول الأطراف الأخرى

### 1- استخدام الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في الاستعراضات القطرية في برامج مكافحة الفساد

49- ورد في إفادات أكثر من ثلث الدول التي ردت على الاستبيان أنها أحاطت علما بالاحتياجات من المساعدة التقنية التي حددتها الدول المستفيدة عند تصميم برامج ومبادرات مكافحة الفساد وتقديم المساعدة التقنية، وأنها استخدمتها استخداما كبيرا. وقد قدم أقل من ثلث تلك الدول المساعدة التقنية لدول أخرى.

50- وأفاد نصف الدول تقريبا بعدم المشاركة في تقديم المساعدة إلى دول أخرى.

51- وأشارت إحدى الدول إلى أنها لم تستخدم الاحتياجات المستبانة عند تصميم برامج مكافحة الفساد نتيجة لعدم نشر بعض البلدان تقاريرها القطرية الكاملة، أو لأنها نشرتها بعد أشهر أو حتى سنوات من الزيارة القطرية، وفي تلك المرحلة قد تصبح الاحتياجات المستبانة غير ذات صلة.

### 2- المعايير الأخرى المستخدمة عند تصميم عملية تقديم المساعدة التقنية وتحديد أولوياتها واتخاذ القرارات بشأنها

52- شمل استخدام معايير أخرى غير استنتاجات آلية استعراض التنفيذ عند تصميم عملية تقديم المساعدة التقنية وتحديد أولوياتها واتخاذ القرارات بشأنها بعثات لتحديد النطاق وتقييمات للمخاطر القطاعية. وأشارت الدول إلى أن ذلك يتوقف في نهاية المطاف على البرنامج الفردي المصمم بالتعاون الوثيق مع البلد الشريك.

### 3- ملاحظات إضافية

53- وأشارت إحدى الدول إلى ضرورة تنقيح قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتحديث الوثائق التوجيهية من أجل تحسين النوعية العامة للردود وتيسير عملية الاستعراض والتعجيل بها. وأشارت هذه الدولة أيضا إلى ضرورة مناقشة الاحتياجات من المساعدة التقنية على نحو أكثر تحديدا خلال الحوار المباشر. وأوضحت دولة أخرى أن وضع إجراء مماثل لإجراءات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان سيكون الأطراف المعنية من معالجة المعلومات ذات الصلة على نحو أكثر فعالية.

54- وأشارت دولة أخرى إلى الحاجة إلى إنشاء مركز إقليمي لتبادل المعلومات في مجال مكافحة الفساد من أجل تيسير وتعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات فيما بين أجهزة مكافحة الفساد في البلدان التي لديها احتياجات مماثلة من المساعدة التقنية.

55- وأخيرا، اقترح رصد الردود المتعلقة بالاحتياجات من المساعدة التقنية وتنفيذها، مما يتيح تحديد الأولويات والتنسيق بين الأمانة والمانحين. وأشار إلى أن احتياجات البلدان النامية تستحق اهتماما خاصا، وكذلك التركيز على المساعدة الجماعية والإقليمية، بهدف توحيد الجهود وزيادة الكفاءة وتعزيز استخدام الموارد وتجنب الازدواجية.

## رابعاً - إطار تقديم المساعدة وموارده

56- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم طائفة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية بهدف تلبية احتياجات الدول الأطراف من خلال برامج العالمية<sup>(6)</sup> والإقليمية<sup>(7)</sup> والوطنية، على الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19.

57- ولمواجهة تلك التحديات، زاد المكتب من تقديم المساعدة التقنية عن بعد وعزز تركيزه على تطوير منتجات المعرفة وأدوات بناء القدرات. كما كيف المكتب أنشطته في مجال المساعدة التقنية بهدف تلبية احتياجات الدول الأطراف من أجل التمسك بمعايير النزاهة مع التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

58- وعزز المكتب وجوده الميداني ووسعه من أجل مواجهة التزايد المستمر في عدد طلبات المساعدة التقنية بفعالية أكبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أحد المستشارين العالميين يعمل في فيينا، بينما كان الخبراء والمستشارون الذين يقدمون تغطية إقليمية متمركزين في فيجي (بالنسبة للمحيط الهادئ)، وكينيا (بالنسبة لشرق أفريقيا)، والمكسيك (بالنسبة للمكسيك وأمريكا الوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي)، وبيرو (بالنسبة للمخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية)، والسنغال (بالنسبة لغرب ووسط أفريقيا)، وصربيا (بالنسبة لجنوب شرق أوروبا)، وجنوب أفريقيا (بالنسبة للجنوب الأفريقي) وتايلند (بالنسبة لجنوب آسيا وجنوب شرقها). وبالإضافة إلى ذلك، عمل مستشارون فطريون في ميانمار والصومال، كما عمل خبراء فطريون في إندونيسيا وباراغواي والفلبين. وبدأ تعيين مستشارين لإثيوبيا وأوزبكستان وبنما وغينيا الجديدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وتعيين خبير في مالي.

59- وقدم هؤلاء المستشارون والخبراء خبرات مهنية ومشورة في الموقع على الصعيدين الإقليمي والقطري إلى الدول الأطراف المقدمة للطلبات.

## ألف - التنسيق والتعاون في مجال تقديم المساعدة التقنية

60- من أجل تجنب الازدواجية في الجهود، واصل المكتب ترتيب الأولويات الاستراتيجية فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية بالتنسيق مع سائر مقدمي المساعدة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية.

61- وشارك المكتب في اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين برئاسة إيطاليا والمملكة العربية السعودية وساهم فيها بنشاط. وفي هذا السياق، أعد المكتب خلاصة الممارسات الجيدة بشأن مكافحة الفساد في إطار التصدي لكوفيد-19 بعنوان " *Good Practices Compendium on Combating Corruption in the Response to COVID-19* "، وقدم الدعم في صياغة وإعداد المبادئ الرفيعة المستوى المتعلقة بالفساد المتصل بالجريمة المنظمة والتصدي للفساد في الرياضة. كما شارك المكتب وساهم في اجتماعات الفريق العامل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وآلية منظمة الدول الأمريكية لمتابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا.

(6) البرامج العالمية للمكتب في الفترة المشمولة بالتقرير هي البرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعماً للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (البرنامج العالمي لحماية الرياضة من الفساد والجريمة جزء لا يتجزأ من هذا البرنامج العالمي)؛ والبرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسيخ ثقافة احترام القانون؛ والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم ضد الأحياء البرية والغابات.

(7) تشمل البرامج ذات الصلة مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبرنامج العالمي لتعزيز التعاون في مجال العدالة الجنائية على طول دروب التهريب.

- 62- وواصل المكتب التعاون مع كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي هذا الصدد، عزز المكتب تعاونه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- 63- وفي سياق تعزيز الشفافية واستخدام البيانات المفتوحة في مجال الاشتراء العمومي، عزز المكتب تعاونه مع المنظمة غير الربحية "الشراكة التعاقدية المفتوحة" من خلال اتفاق إطاري سبيرم مستقبلا.
- 64- وتعاون المكتب أيضا مع عدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وساهم في أعمالها، ومنها الاتحاد الأفريقي، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومعهد بازل للحوكمة، وأمانة الكومنولث، والشراكة الشرقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورابطة سلطات مكافحة الفساد في شرق أفريقيا، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، ومجموعة السبعة، والرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والاتحاد الدولي لكرة القدم، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفريق العمل المعني بمكافحة الفساد التابع للجنة المعنية بالمساعدة الإنمائية، ومنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبرنامج تحليل السجلات التجارية للتجار بالحيوانات والنباتات "ترافيك"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين.

## باء - المساعدة التقنية المقدمة للسلطات الوطنية لمنع الفساد ومكافحته بفعالية

- 65- يقدم هذا التقرير عرضا للمساعدة التقنية المقدمة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى أيلول/سبتمبر 2021. وترد معلومات إضافية عن المساعدة التقنية المقدمة فيما يتعلق بالفصل الثاني من الاتفاقية في تقرير الأمانة المعنون "حالة تنفيذ قرارات المؤتمر 7/8 و8/8 و11/8 و12/8 و14/8 بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2021/12).

### المساعدة المقدمة لتحديد الثغرات في تنفيذ الاتفاقية وسدها

الأدوات المعرفية التي تسهل تقديم المساعدة

- 66- واصل المكتب وضع وتعميم الأدلة الإرشادية والكتيبات العملية وغيرها من الأدوات التي تلي الاحتياجات المعرفية للممارسين في مجال مكافحة الفساد من خلال شرح النهج والمنهجيات والممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

- 67- وفي هذا الصدد، نشرت عدة أدوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك:

(أ) *Colombo Commentary on the Jakarta Statement on Principles for Anti-Corruption Agencies* (شرح كولومبو لإعلان جاكارتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد)؛

(ب) *حالة النزاهة: دليل لتقييم مخاطر الفساد في المؤسسات العمومية*؛

(ج) *Reporting Mechanisms in Sport: A Practical Guide for Development and Implementation* (آليات الإبلاغ في الرياضة: دليل عملي بشأن صياغتها وتنفيذها)؛

(د) *The Time is Now: Addressing the Gender Dimensions of Corruption* (حان الوقت

لمعالجة الأبعاد الجنسانية للفساد)؛

(هـ) *Speak Up for Health! Guidelines to Enable Whistle-Blower Protection in the*

*Health-Care Sector*: (جاهر بالحديث من أجل الصحة! مبادئ توجيهية لإتاحة إمكانية حماية المبلغين عن المخالفات في قطاع الرعاية الصحية)؛

(و) *Scaling Back Corruption: A Guide on Addressing Corruption for Wildlife*

*Management Authorities* (تقليص الفساد: دليل بشأن التصدي للفساد داخل هيئات إدارة الأحياء البرية).<sup>(8)</sup>

آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والخطوات المتخذة على سبيل المتابعة

68- وفقاً للإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية لآلية استعراض التنفيذ، واصل المكتب تقديم التدريب لجهات الوصل في الدول الأطراف المستعرضة والخبراء الحكوميين المنتمين إلى الدول المستعرضة بغرض تعريفهم بأحكام الاتفاقية وبالمنهجية المتبعة في عملية الاستعراض.

69- واستجابة للقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، وضع المكتب ونفذ برامج للتعليم الإلكتروني والتدريب عبر الإنترنت بشأن آلية استعراض التنفيذ لفائدة جهات الوصل والخبراء الحكوميين. وشارك أكثر من 200 من جهات الوصل والخبراء الحكوميين في الدورات التدريبية الإلكترونية التي عقدت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021.

70- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب الدعم في التحضير للمشاركة في آلية استعراض التنفيذ إلى بلدان عديدة، بما فيها إثيوبيا وإكوادور وأنغولا وبليز وتركمانستان وتشاد وجامايكا وسانت لوسيا وغابون وغيانا وغينيا وغينيا-بيساو وليبيا وموريتانيا والنيجر ونيكاراغوا واليمن.

#### المنصات الإقليمية

71- واصل المكتب اتباع نهج إقليمي في سبيل التعجيل بتنفيذ الاتفاقية. وبناء على ذلك، أنشئت منصات إقليمية في الجنوب الأفريقي (تشرين الأول/أكتوبر 2019) وفي غرب البلقان (حزيران/يونيه 2021). وقد أنشئت بالفعل منصات إقليمية في شرق أفريقيا والمكسيك وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا.

72- وأنشئت هذه المنصات من أجل التعجيل بتنفيذ الاتفاقية من خلال التركيز على التحديات والاحتياجات من المساعدة التقنية التي تشترك فيها بلدان عديدة في المنطقة نفسها. ورغم أن الأولويات المستبانة تختلف من منصة إلى أخرى، فالأولويات المشتركة تتمثل في حماية الأشخاص المبلغين وإنشاء نظم للاشتراء العمومي تتسق مع المادة 9 من الاتفاقية، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19.

73- وفي المكسيك وأمريكا الجنوبية، قدم المكتب أيضا الدعم في مجال تحديد مسؤولية الشخصيات الاعتبارية عن جرائم الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع الخاص. وفي الجنوب الأفريقي، قدم المكتب المساعدة لتعزيز شفافية الملكية النفعية والتنسيق بين الأجهزة الوطنية المكلفة بمكافحة الفساد.

74- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلق المكتب مشروعا بعنوان "مكافحة الفساد في إطار جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها". وقد صمم المشروع، الذي نُفذ في الأرجنتين وإندونيسيا وباراغواي والبرازيل

(8) أعدت منشورات إضافية في مجال منع الفساد. ويرد مزيد من التفصيل بهذا الشأن في تقرير الأمانة المعنون "حالة تنفيذ قرارات المؤتمر 7/8 و8/8 و11/8 و12/8 و14/8 بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2021/12).



وتيمور-لشيتي وجنوب أفريقيا وشيلي والفلبين وكولومبيا، من أجل تعزيز الشفافية في مجال الاشتراء العمومي وحماية الأشخاص المبلغين وتعزيز التنسيق بين مؤسسات الرقابة.

75- وواصل المكتب تنفيذ هذا المشروع بغية التعجيل بتنفيذ الاتفاقية في أفريقيا، حيث يشمل إثيوبيا وبوركينا فاسو وغانا وكوت ديفوار والمغرب. وفي إطار هذا المشروع، قدم المكتب الدعم إلى إثيوبيا وغانا وكوت ديفوار في إنشاء نظم لحماية الأشخاص المبلغين وتقييم مخاطر الفساد والتخفيف من حدتها، ولا سيما في قطاع الصحة.

76- وأجريت مشاورات مع الدول الأطراف والجهات المانحة المرتقبة لإنشاء منصة إقليمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

### المساعدة على تدعيم الأطر المؤسسية والسياساتية الوطنية وقدرة السلطات الوطنية على منع الفساد ومكافحته بصورة فعالة

#### منع الفساد

77- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف الطالبة في طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالفصل الثاني من الاتفاقية. وكان من بينها سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية، والقطاع العام، ومدونات قواعد السلوك الخاصة بالموظفين العموميين، والاشتراء العمومي وإدارة المالية العمومية، وإبلاغ الناس، والنزاهة القضائية، والقطاع الخاص، ومشاركة المجتمع.

#### المساعدة التقنية المقدمة إلى هيئات إنفاذ القانون

78- واصل المكتب العمل مع الدول الأطراف من أجل بناء قدرات هيئات إنفاذ القانون على كشف جرائم الفساد والتحقيق فيها.

79- وعلى الصعيد العالمي، يعمل المكتب على وضع دليل عن التحقيق في الفساد وملاحقته قضائياً ونميمة للتعلم الإلكتروني تتعلق بكيفية إجراء التحقيقات المالية. ومن المتوقع إصدار هاتين الأداتين في نهاية عام 2021.

80- وعلى الصعيد الإقليمي، نظم المكتب حلقتي عمل بشأن أهمية إجراءات التشغيل الموحدة في التحقيقات المالية. وعقدت هاتان الحلقتان اللتان كانتا موجّهتين إلى مسؤولي مكافحة الفساد والتحقيق في البلدان التابعة للمنصة الإقليمية لشرق أفريقيا في أوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وعبر الإنترنت في حزيران/يونيه 2021. واستكملت حلقتا العمل الدعم المقدم إلى جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا فيما يتعلق بمراجعة إجراءات التشغيل الموحدة لهيئات مكافحة الفساد التابعة لها. وفي نيسان/أبريل 2021، نظم المكتب حلقة عمل إقليمية بشأن التنسيق بين الأجهزة وإنشاء آليات وطنية لتعزيز التنسيق بين هيئات إنفاذ القانون في الجنوب الأفريقي. وفي جنوب شرق آسيا، عقد المكتب حلقة عمل إقليمية بشأن التعاون الدولي في قضايا الفساد المعقدة العابرة للحدود في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وحلقة دراسية شبكية بشأن المعلومات المفتوحة المصدر وتقنيات التحقيق المبتكرة في آذار/مارس 2021.

81- وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة سلطات إنفاذ القانون على كشف جرائم الفساد والتحقيق فيها، قدم المكتب تدريبات على الصعيد الوطني إلى إندونيسيا وبنما وتايلاند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا وزمبابوي والسنغال وفيت نام وكمبوديا وماليزيا والهند. كما دعم المكتب إعداد دليل تدريبي بشأن التحقيق في الفساد لصالح لجنة مكافحة الفساد في تيمور-لشيتي. وبالإضافة إلى ذلك، يسر المكتب التعاون وتبادل الخبرات بين مدارس المدعين العامين في بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبنما، وعمل مع لجان مكافحة الفساد في بنغلاديش وسري لانكا وملاياف لإنشاء شبكة إقليمية من المحققين في مجال مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال.

### شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد

82- انطلقت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد في حزيران/يونيه 2021 خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بمكافحة الفساد. وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء شبكة عالمية مقرها فيينا، ويستضيفها المكتب، بغرض إنشاء وتعزيز سبل الاتصال المباشر بين سلطات إنفاذ القانون التي تعمل على مكافحة الفساد وتقديم المساعدة التقنية في مجال التعاون الدولي. ومن شأن ذلك أن يمكن طائفة أوسع من البلدان من الانخراط في التعاون الدولي غير الرسمي، ويكمل المنابر القائمة التي تعنى بهذا التعاون.

### حماية الأشخاص المبلغين

83- على الصعيد الوطني، قدم المكتب المساعدة التقنية إلى 18 دولة طرفاً، وعقد حلقات عمل لفائدة السلطات الوطنية في إثيوبيا وإكوادور وتايلاند وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وزامبيا وزمبابوي وغانا وكولومبيا والمكسيك. وقدم المكتب خدمات استشارية وأخرى تتعلق بالصياغة بشأن التشريعات الرامية إلى حماية الأشخاص المبلغين في بوتسوانا وكمبوديا وكوت ديفوار ولبنان. ونظم المكتب حلقة عمل عبر الإنترنت بشأن حماية الأشخاص المبلغين لفائدة السلطات الوطنية في باراغواي وشيلي وكولومبيا في تموز/يوليه 2021.

84- وفي أيلول/سبتمبر 2020، شارك المكتب مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك رابطة البرلمانين الشباب في كينيا، في تقديم التوجيه بشأن وضع واعتماد مشروع القانون الكيني لحماية المبلغين عن المخالفات.

85- ونظم المكتب أيضاً حلقات عمل على الصعيد الوطني والإقليمي بشأن آليات الإبلاغ في مجال الرياضة لفائدة أكثر من 40 دولة طرفاً. وعلاوة على ذلك، قدم الدعم التقني لتطوير قنوات ونظم الإبلاغ لحماية الأشخاص المبلغين في قطاع الرعاية الصحية في البرازيل وجنوب أفريقيا وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب إنشاء قنوات للإبلاغ وتدابير وقائية في دائرة الحياة البرية الكينية.

### المساعدة التقنية المقدمة إلى السلطات الوطنية من أجل منع الفساد ومكافحته بفعالية في المجالات الناشئة

#### كوفيد-19 والفساد في القطاع الصحي

86- منذ بداية الجائحة، عمل المكتب على ضمان النظر إلى مكافحة الفساد باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتحقيقاً لهذا الغرض، دعم الدول الأطراف من خلال سلسلة من الورقات السياساتية والملاحظات الإرشادية والمساعدة التقنية الموجهة.

87- ومنذ نيسان/أبريل 2020، أصدر المكتب ما مجموعه ست ورقات توجيهية وورقات سياساتية تتعلق بمنع الفساد في سياق جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الفساد المتصل بتخصيص لقاحات كوفيد-19 وتوزيعها.<sup>(9)</sup> كما أجرى المكتب عدة دراسات إقليمية بشأن آليات مكافحة الفساد والرقابة المتعلقة بحزم تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19. وقاد المكتب عملية إعداد ورقة سياساتية على نطاق الأمم المتحدة من المتوقع نشرها في تشرين الأول/أكتوبر

(9) “Accountability and the prevention of corruption in the allocation and distribution of emergency economic rescue packages in the context and aftermath of the COVID-19 pandemic” (April 2021); “Advisory note: COVID-19 and corruption in the Pacific” (May 2020); “Guidelines on prevention of corruption during the COVID-19 pandemic” (UNODC Country Office in Myanmar, May 2020); “COVID-19 fiscal response and the prevention of corruption” (July 2020); “Preventing corruption in sport and manipulation of competitions” (July 2020); and “COVID-19 vaccines and corruption risks: preventing corruption in the manufacture, allocation and distribution of vaccines” (December 2020).

2021، ودعم إعداد موجز دعوة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بعنوان "التعافي على نحو أفضل: تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام - إعادة فتح الاقتصاد والانتعاش والقدرة على الصمود في مرحلة ما بعد كوفيد-19".

88- ويسر المكتب عقد اجتماعات للخبراء من أجل مناقشة المواضيع المتصلة بالفساد في قطاع الرعاية الصحية العامة، بغية إعداد منشورين بعنوان *A Prescription for Health: A Guide on how to Assess and Manage Corruption Risks in Public Health System Organizations* (وصفة طبية من أجل الصحة: دليل بشأن كيفية تقييم وإدارة مخاطر الفساد في مؤسسات نظام الصحة العامة)؛ و *Something's Off: An Introduction to Corruption Risks Related to Food Safety* (هناك خلل ما: مقدمة عن مخاطر الفساد المتعلقة بسلامة الأغذية). ومن المتوقع إصدار المنشورين معا في نهاية عام 2021. ويسر المكتب إجراء تقييم لمخاطر الفساد في قطاع الصحة في غانا في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2021. ونظم عدة فعاليات بشأن مخاطر الفساد في استخدام لقاح كوفيد-19 وأسهم فيها وكذلك الشأن بالنسبة لجوانب أخرى من التدابير التي اتخذتها الحكومات من أجل التصدي للأزمة؛ ومنها فعالية خاصة نظمت خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بمكافحة الفساد في حزيران/يونيه 2021، وحلقتان دراسيتان شبكيتان نظمهما مصرف التنمية الآسيوي في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021، وحلقة دراسية شبكية عقدتها منظمة "شركاء أوروبيون من أجل مكافحة الفساد" وشبكة نقاط الاتصال الأوروبية من أجل مكافحة الفساد، في أيار/مايو 2021.

89- وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، قدم المكتب الدعم والتدريب للدول الأطراف بشأن منع الفساد ومكافحته في إطار التدابير التي اتخذتها الحكومات من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. وشمل ذلك باراغواي وتيمور-لشتي وجنوب أفريقيا والفلبين وفييت نام وكولومبيا. وفي جنوب شرق آسيا، يقوم المكتب بإعداد دراسة عن مخاطر الفساد في القطاع الصحي في تايلند والفلبين وماليزيا.

#### الأبعاد الجنسانية للفساد

90- في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد في 2 حزيران/يونيه 2021، أقرت الدول الأعضاء بأهمية تحسين فهم الروابط القائمة بين الاعتبارات الجنسانية والفساد، بما في ذلك الطرائق التي يمكن أن يؤثر بها الفساد على المرأة والرجل بشكل مختلف. والتزمت الدول الأعضاء أيضا بمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

91- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استكشف المكتب الأبعاد الجنسانية للفساد وتناولها. وصدر أول تحليل متعمق لهذا الموضوع بعنوان *The Time is Now: Addressing the Gender Dimensions of Corruption* (حان الوقت لمعالجة الأبعاد الجنسانية للفساد). كما أعد المكتب ثلاثة منتجات معرفية<sup>(10)</sup> على الصعيد الوطني وخصص فصلا للاعتبارات الجنسانية والفساد في مجال الرياضة في تقريره العالمي عن حماية الرياضة من الفساد الذي سيصدر بعنوان *Global Report on Safeguarding Sport from Corruption*. وعلاوة على ذلك، أطلق المكتب في شباط/فبراير 2020 ورقة عن المسائل الجنسانية في الجهاز القضائي تحت مظلة الشبكة العالمية لنزاهة القضاء.

92- وأدرج المكتب منظوري نوع الجنس والشمول في إطار تقديمه للمساعدة التقنية، على سبيل المثال من خلال التأكيد على ضرورة مراعاة الفوارق بين الجنسين في آليات الإبلاغ عن جرائم الفساد وحماية الأشخاص المبلغين. وفي شباط/فبراير 2020، شارك المكتب في الندوة المعنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة من أجل مكافحة

(10) *Gender and Corruption in Nigeria* (December 2020); "Thematic brief on gender and corruption in Myanmar: initial insights from focus group discussions" (October 2020); and *Anti-Corruption Toolkit for Women-Owned Micro, Small and Medium Businesses in Fiji* (UNODC and UNDP Pacific Office in Fiji, August 2020)

الفساد، التي نظمتها منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في ماليزيا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، نظم المكتب دورة تدريبية بشأن نزاهة القضاء والاعتبارات الجنسانية لفائدة الجهاز القضائي في مالي وأعضاء شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين المعنيين بمكافحة الجريمة المنظمة.

93- وتفاعل المكتب مع منظمة تنمية المرأة المنشأة مؤخرا والمنسوبة إلى منظمة التعاون الإسلامي، وأطلعها على خبرته بشأن دور المرأة في مكافحة الفساد. وفي كانون الثاني/يناير 2020، قدم فرع الفساد والجريمة الاقتصادية التابع للمكتب الدعم للبرنامج العالمي المشترك بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا والمكتب بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال المساهمة في أدوات التوجيه والموجزات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع برامج مكافحة الفساد وتنفيذها.

#### حماية الرياضة من الفساد

94- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب من خلال برنامجه العالمي لحماية الرياضة من الفساد والجريمة الدعم إلى أكثر من 130 دولة طرفا ومنظمة رياضية وجهة صاحبة مصلحة ذات صلة في تنفيذ القرارات التي اعتمدها المؤتمر والإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد في 2 حزيران/يونيه 2021.

95- وعلى الصعيد العالمي، نظم المكتب بالشراكة مع اللجنة الأولمبية الدولية حلقات عمل تضم أصحاب المصلحة المتعددين لفائدة موظفي إنفاذ القانون وسلطات العدالة الجنائية ومكافحة الفساد والمنظمات الرياضية من أكثر من 50 بلدا، أو شارك في تنظيم هذه الحلقات أو دعمها. وفي الفترة من أيار/مايو 2019 إلى نيسان/أبريل 2021، قُدم التدريب أيضا للجان الأولمبية الوطنية والإقليمية والمنظمات الرياضية بشأن آليات الإبلاغ والكشف عن الفساد في الرياضة.

96- وفي أيلول/سبتمبر 2019، وقع المكتب مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي لكرة القدم من أجل دعم تنفيذ برنامجه العالمي للنزاهة. وفي هذا الإطار، دعم المكتب عقد 15 حلقة عمل لفائدة حكومات واتحادات كرة قدم مختارة تابعة للاتحاد الدولي لكرة القدم منذ آذار/مارس 2021.

97- وعلى الصعيد الوطني، نُظمت في مصر في كانون الأول/ديسمبر 2020 وفي المكسيك في شباط/فبراير 2021 حلقات عمل بشأن التصدي للفساد والجريمة في مجال الرياضة. كما قدمت المساعدة التقنية لليونان من أجل إعداد ثلاث نماذج تدريبية محددة لفائدة الرياضيين والحكام والمدربين.<sup>(11)</sup>

#### الفساد من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة

98- اعتمد المؤتمر، في دورته الثامنة، القرار 12/8 المعنون "منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة".

99- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى المكتب تيسير تقييم مخاطر الفساد واعتماد تدابير للتخفيف من هذه المخاطر من جانب مختلف السلطات المسؤولة عن إدارة الحياة البرية ومصائد الأسماك والغابات وغيرها من المنظمات التي لها ولايات متصلة بالبيئة. ونفذت أنشطة في أوغندا وبوتسوانا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغانا وكينيا وملاوي وموزامبيق وميانمار ونيجيريا واليونان. كما دعم المكتب الدول

(11) أعدت منشورات إضافية في مجال منع الفساد. ويرد مزيد من التفصيل بهذا الشأن في تقرير الأمانة المعنون "حالة تنفيذ قرارات المؤتمر 7/8 و 8/8 و 11/8 و 12/8 و 14/8 بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2021/12).

الأطراف في إجراء تحقيقات مالية وملاحقة الفساد المتصل بالجرائم المرتكبة في قطاعات الحياة البرية ومصائد الأسماك والغابات في أوغندا وبيرو وكولومبيا والمكسيك وموزامبيق وناميبيا. وقدّم المكتب التدريب على تقنيات التحقيقات المالية إلى نحو 800 موظف عمومي من الأرجنتين وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وتايلند والصين والفلبين وكولومبيا والمكسيك. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب وضع ترتيبات للتعاون بين الأجهزة في كينيا وأوغندا من أجل تعزيز التنسيق عند التصدي للجرائم ضد الأحياء البرية والغابات. ويسر المكتب أيضا التعاون الدولي وتبادل المساعدة القانونية بين بلدان المصدر والمقصد بالنسبة للأحياء البرية ومنتجات الأحياء البرية غير المشروعة.

100- وأعد المكتب عدة منتجات معرفية بشأن الفساد المرتبط بالجرائم ضد الأحياء البرية والغابات. وتولى تيسير اجتماعات للخبراء من أجل النهوض بالنقاش العالمي بشأن الفساد بوصفه مساهما في انحسار الغابات. ومن المتوقع إطلاق المنشور المعنون *Rooting out Corruption: An Introduction to Corruption that Fuels Forest Loss* (استئصال الفساد: مقدمة عن الفساد الذي يفاقم انحسار الغابات) في نهاية عام 2021.

## خامسا - المساعدة التقنية: مسائل تتطلب مواصلة النظر فيها

101- منذ الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2019، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل العمل اليومي للحكومات، وفي بعض الأحيان توقف أيضا تقديم المساعدة التقنية. وعلى غرار معظم مقدمي المساعدة التقنية الآخرين، سعى المكتب إلى تكييف تقديم مساعدته التقنية للاستجابة لمجالات الخطر الجديدة، وذلك على سبيل المثال، بإدماج تدابير مكافحة الفساد في جهود التعافي، ولا سيما في القطاع الصحي. وفي الوقت نفسه، سعى المكتب أيضا إلى إيجاد سبل جديدة لمواصلة تنفيذ البرامج الجارية.

102- وقد أبرزت جائحة كوفيد-19 أيضا نقاط الضعف في الأطر المؤسسية والقانونية وعمّقتها. وإلى جانب التحديات الجديدة الناشئة عن تدابير الطوارئ المنفذة من أجل التصدي لهذا الوباء، شدّد على الحاجة إلى تعميم تدابير النزاهة ومنع الفساد. ولعلّ المؤتمر يوّد أن يحث الدول الأطراف على ضمان أن يظل تقديمها للمساعدة التقنية يحظى بالأولوية طوال فترة التعافي من الأزمة، التي تكون خلالها تدابير منع الفساد مرققة بانتعاش أقوى وأشمل.

103- وخلال دورة فريق استعراض التنفيذ الحادية عشرة المستأنفة، لوحظ أنه كلما تم الانتهاء من إجراء مزيد من الاستعراضات، زادت التوصيات والاحتياجات من المساعدة التقنية التي تشير إلى أن الدول تواجه تحديات مماثلة في تنفيذ الاتفاقية. ولذلك، ثمة حاجة إلى استبانة حلول جديدة. ومن المجالات التي حددت فيها الدول الأطراف من مختلف المجموعات الإقليمية احتياجات من المساعدة تلك المتعلقة باستخدام الحلول التكنولوجية كوسيلة لمنع فرص الفساد مع تعزيز المساءلة. وينبغي لجميع الدول أن تسخر هذه الحلول فيما يتعلق بنظم إقرارات الذمة المالية والتحقق منها والاشتراء العمومي وغيرها من نظم الحكومة الإلكترونية.

104- وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون للبحوث وتقديم المساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته في المجالات الناشئة، مثل زيادة فهم الأبعاد الجنسانية للفساد، وكيفية حماية الرياضة من الفساد، وسبل مكافحة الفساد المتصل بالأحياء البرية والجرائم البيئية، أثر هام على التصدي للفساد في المجالات التي كان يمكنه مواصلة النقشي فيها دون أي رادع نسبيا. ولعلّ المؤتمر يود النظر في دعوة الدول الأطراف إلى الإقرار بأهمية إجراء المزيد من البحوث والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته في هذه المجالات الناشئة وتخصيص التمويل لمواصلة إيجاد حلول مبتكرة.

105- ويكرر الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد مفهوم "تقديم أكبر قدر" من المساعدة الموجود في الاتفاقية. كما أن الفكرة القائلة بأنه لا يمكن التصدي لآفة الفساد إلا إذا بذلت الدول جهودا مشتركة تتماشى مع كون الاتفاقية تقترب الآن من تحقيق الانضمام العالمي. وسواء تعلق الأمر

بتقديم المساعدة التقنية أو تبادل الممارسات الجيدة أو تيسير التعاون الدولي أو إعادة عائدات الفساد بنجاح، فقد عزز الإعلان السياسي الالتزام العالمي بالتقيد بمعايير الاتفاقية إلى ما يتجاوز العدد الحالي للأطراف فيها وهو 188. وسيتعزز تنفيذ خطة عام 2030 من خلال ترجمة هذا الالتزام المتجدد إلى تدابير ملموسة. ولعل المؤتمر يود أن يدعو جميع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى البحث عن سبل جديدة ومبتكرة للتعاون وتبادل المعارف والمعلومات وإدراجها في إطار تصميم عملية متابعة تنفيذ الإعلان السياسي.